

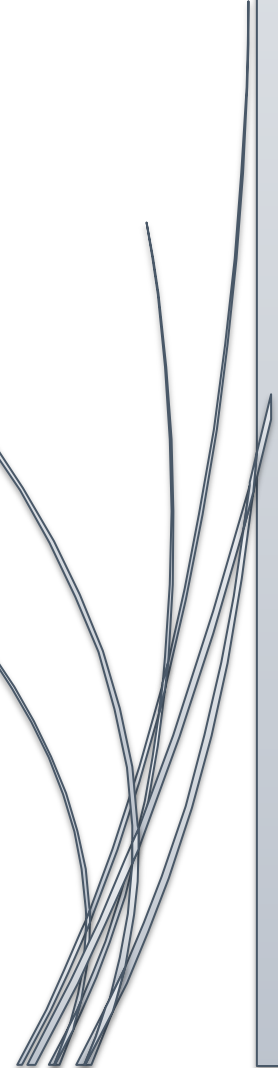
# تصريحات عباس حول يهودية الدولة

كانون الثاني 2022

تقدير موقف

وحدة السياسات - مدى الكرمل

مدى الكرمل



خلال مشاركة منصور عباس في "مؤتمر إسرائيل للأعمال"، الذي نظّمته صحيفة "جلوبس" الشهر المنصرم (كانون الأول، 2021)، قال: "دولة إسرائيل وُلدت كدولة هويدية وهكذا ستبقى"، وأضاف: "نحن واقعيون، ولا أريد أن أوهم أحداً. والسؤال ليس ما هي هوية الدولة، وإنما ما هي مكانة المواطن العربيّ فيها".<sup>1</sup> موقف عباس لم يكن جديداً، فقد كان هو نفسه صرّح في مقابلة سابقة لموقع "كلّ العرب" في نهاية شهر تشرين الثاني عام 2021: "إسرائيل دولة هويدية شئنا أم أبينا، والسؤال: ما هي مكانتنا في الدولة"؟<sup>2</sup> الجديد في تصريحات عباس أنّها قيلت على منبر إسرائيليّ ووُجّهت إلى الجمهور الإسرائيليّ، وعلى ما يبدو لم يتوانَ بعد أن مرّ تصريحه في موقع "كلّ العرب" دون ردود فعل جديّة- عن إضافة أنّ إسرائيل ستبقى دولة هويدية.

تتناول ورقة الموقف تصريحات عباس حول هويدية الدولة، وترى أنّ هذه التصريحات غير مسبقة من حيث الضرر الذي تُلجّقه وستُلجّقه بحقوق ومطالب الفلسطينيين على وجه العموم، وعلى الفلسطينيين في إسرائيل على وجه التحديد. وفي المقابل، تعزّز هذه التصريحات الادّعاءات الصهيونية، ولا سيّما ادّعاءات اليمين الصهيونيّ. تُعزّز هذه التصريحات عن تغيّر خطير في الثوابت الوطنية لدى القائمة العربية الموحدة وتغيّر مواقفها تجاه جوهر الدولة، وتشكّل بداية تصدّع في الإجماع الفلسطينيّ، وبخاصّة لدى المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل، الذي يناضل من أجل تغيير مكانته السياسيّة الجماعيّة، وتحويل إسرائيل إلى دولة ديمقراطية مدنيّة، دولة لكلّ مواطنها أو ديمقراطية توافقية، وقد عبّرت عن هذه المطالب وثنائق التصوّر المستقبليّ التي صدرت عام 2007. وتعكس هذه التصريحات قبولاً غير رسميّ لقانون القومية وفحواه، وبالتالي اعترافاً وتسليماً ورضوخاً لفوقية اليهوديّ وانتزاع الشرعية من الفلسطينيين. كلّ هذا بشروط صهيونية تمثّلها جميع الأحزاب الإسرائيليّة من اليمين المتطرّف حتّى اليسار الصهيونيّ.

## الرضوخ لمطلب الأحزاب الصهيونية

خلق النقاش حول تعريف دولة إسرائيل "يهودية وديمقراطية" مساحات خلاف واسعة في الأكاديمية الإسرائيليّة والعالميّة. ووضّح أكاديميون فلسطينيون وإسرائيليون نقديون أنّه لا يمكن اعتبار النظام في إسرائيل نظاماً ديمقراطياً، وذلك أنّه يمنح امتيازات للمجموعة اليهودية على حساب المجموعة الفلسطينية، ويحرم الفلسطينيين المواطنين من حقوق أساسية. فضلاً عن ذلك، اقترحوا توصيف النظام في إسرائيل كنظام "إثنوقراطي" يخدم مصالح المجتمع اليهوديّ فقط. وتعامل آخرون مع النظام في إسرائيل كحالة استعمار داخليّ أو استعمار استيطانيّ قام على أنقاض الشعب الفلسطينيّ ويعمل على محو واستبدال التاريخ.

<sup>1</sup> عرب 48. (2011، 21 كانون الثاني). منصور عباس يتبنّى "قانون القومية": "إسرائيل هويدية وهكذا ستبقى". [عرب 48](#).

بيرتس، جاد. (2021، 21 كانون الأول). منصور عباس: "دولة إسرائيل هي دولة هويدية وستبقى هكذا. السؤال ما هي مكانة المواطنين العرب". [جلوبس](#). [بالعبرية]

<sup>2</sup> كلّ العرب. (2021، 24 تشرين الثاني). إسرائيل دولة هويدية شئنا أم أبينا وأرى نفسي مواطناً فيها وأريد كامل حقوقي. [كلّ العرب](#).

تحول التناقض بين يهودية الدولة وديمقراطيتها في العقدين الأخيرين إلى مركب مهم في نضال الفلسطينيين في الداخل؛ فهم يبرهنون يوميًا أنّ عنصرية الدولة تجاههم هي عنصرية بنيوية نابعة من جوهر الدولة وتعريفها لذاتها دولةً يهوديةً وبيتًا لكلّ اليهود في العالم. وقد تُوجت هذه الفوقية وهذا التعريف بقانون القومية الذي جاء لحسم هذا النقاش وصدّ أيّ محاولة لتغيير تعريف الدولة "يهودية وديمقراطية" بواسطة القانون، وهدفه الأساسي تثبيت تعريفها اليهودي قانونيًا.

تصريح منصور عباس، أنّ إسرائيل هي دولة يهودية وستبقى كذلك، هو تصريح غير مسبوق بمضمونه وحدته من قبل قيادات سياسية فلسطينية، وإن لم يكن الأول ولا الوحيد الذي جاهر بذلك كما سنوضح لاحقًا. يعكس هذا التصريح، في ما يعكس، تغييرًا جديًا في تعامل حزب عربيّ مركزيّ مع فكرة وطرح يهودية الدولة، ومحاولة لتقويض ثوابت النضال الفلسطينيّ في إسرائيل، ويتجاهل النقاش السياسيّ والأكاديميّ والحقوقيّ حول التناقض الجوهريّ بين "يهودية" و "ديمقراطية"، ولا يمكن أن نتناول هذا التصريح بمعزل عمّا سبقه من انضمام إلى الائتلاف الحكوميّ؛ فهذا التصريح ما هو إلا خطوة متّمة لهذا الانضمام.

### من إسقاطات الاعتراف بيهودية الدولة:

- الاعتراف بيهودية الدولة ليس عبارة عابرة، ولا زلّة لسان، ولن تمرّ عليه المؤسسة الإسرائيلية مرورًا عابرًا، بل ستتعامل معه كسابقة علنية لفرض يهودية الدولة على الفلسطينيين في إسرائيل وسائر فلسطين، فهو شرط من شروط استئناف المحادثات مع الفلسطينيين الذي ترفضه القيادة الفلسطينية جملًا وتفصيلًا. وليس من قبيل المصادفة أن يمتدح رئيس الحكومة بنيت تصريح عباس ويصفه بالسياسي والقائد الشجاع.

- تصريحات عباس من شأنها أن تعزّز بطريقة أو بأخرى مقاربة "الجدار الحديدي". سيدعي اليمين أنّه هو من استطاع انتزاع شرعية يهودية الدولة من المواطنين الفلسطينيين، بفضل تطبيقه لمفاهيم "الجدار الحديدي" وسنّ قانون القومية والضغط على المواطنين العرب دون أن يرضخ لمطالبهم بالمساواة القومية الجماعية، ولا حتّى بالمساواة في القضايا المدنية اليومية.

- هذه التصريحات ستزيد من شهية التيارات الصهيونية بعامة، وتيار اليمين على وجه الخصوص، وممارساتها العنصرية تجاه المجتمع الفلسطينيّ في الداخل، ولا سيّما بعد سنّ قانون القومية، وستستخدم لترويج ادّعاء الأحزاب الصهيونية أنّه بالإمكان الاستمرار في الوضع القائم وضمان فوقية وامتيازات المجتمع اليهودي، وانتهاج سياسات التمييز والعنصرية تجاه الفلسطينيين في الداخل، والسيطرة التامة على الحيز العامّ والموارد، والقمع والإقصاء، مقابل بعض التسهيلات في القضايا المعيشية.

- يمكن أن يشكّل هذا الاعتراف نموذجاً لسياسات إسرائيل في الأراضي المحتلة عام 67، بحيث سيدعي اليمين أن سياساته ونهجه لتعزيز الاحتلال والاستيطان هي الأصحّ والأنجع، وبإمكانها ضمان مصالح ومطالب إسرائيل دون تقديم أيّ تنازل للفلسطينيين أو الاعتراف بحقّهم في تقرير المصير والاستقلال.

- تصريحات عباس جاءت بعد سنّ قانون القومية الذي يحدّد ويوضّح معاني هودية الدولة في قانون أساس، بحيث لم تُعدّ هذه المعاني مهمة أو تُترجم على نحوٍ غير معلن في السياسات العامة. عملياً يعني هذا الاعتراف قبول مضامين قانون القومية والرضوخ لها، بما في ذلك إلغاء مكانة اللغة العربية، وتصعيد وتيرة تهويد الحيز العام والأراضي بشقّي السبل، وقبول إسرائيل كما هي دون تعريف وتحديد حدودها ودون الاعتراف بالغبن التاريخي تجاه الشعب الفلسطيني، وقبول الادعاء أن حقّ تقرير المصير هو للمجتمع اليهودي فقط.

- الاعتراف بهودية إسرائيل يقلّل من إمكانيات الضغط على إسرائيل أمام الرأي العام الدولي، وانتقادها بسبب قانون القومية والسياسات المنتهجة تجاه الفلسطينيين في إسرائيل.

- قد تكون هذه التصريحات ثمناً تدفعه القائمة العربية الموحدة لقبولها لابعاً شرعياً في المشهد السياسي والحزبي الإسرائيلي. فقبيل انتخابات آذار عام 2021، برزت رغبة الحركة الإسلامية الجنوبية (المركّب الأساسي في القائمة العربية الموحدة) بالاندماج التام في اللعبة السياسية الإسرائيلية، ولو كان ذلك بشروط الأحزاب الإسرائيلية، ومن ضمنها شروط اليمين واليمين المتطرف، الذي يعني -في ما يعني- الابتعاد والتنازل عن مطالب الفلسطينيين السياسية الجماعية، والاكتفاء بالقضايا المعيشية اليومية، دون ربط سؤال المكانة القومية للمواطنين العرب بطبيعة وجوهر دولة إسرائيل، والابتعاد عن قضية الاحتلال والاستعمار الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية المحتلة عام 1967.

- وفي تقديرنا، تدلّ هذه التحولات على أنّ ثمة ردعاً ذاتياً عند القائمة العربية، وهروباً من الاشتباك مع المسبب الأول لحالة الفلسطينيين في إسرائيل، وهو جوهر النظام وهودية الدولة والاستعمار الصهيوني. وهذا يعني أنّ القائمة العربية تقود مشروعاً يتعامل مع المنظومة السياسية والنظام وكأتهما طبيعياً، فهما بعض التشوهات أو العطب، وبالإمكان التغلب على هذه التشوهات عن طريق الاستجداء وتحصيل بعض الميزانيات، وإن طُرحت تعديلات فهي بسيطة بعيدة عن الحلّ الجوهري.

## خاتمة

صحيح أنّ منصور عباس ليس السياسيّ العربيّ الوحيد الذي قدّم اعترافًا بيهودية الدولة على طبق من فضّة، فقد سبقه النائب أيمن عودة في مقابلة مع الصحفيّ داني زاكين قال فيها: "إسرائيل هي دولة يهودية، وهذا واقع، ووظيفتنا كأعضاء كنيسة هي الاهتمام بحقوق المواطنين العرب وبتحقيق المساواة كما جاء في وثيقة استقلال إسرائيل"<sup>3</sup>؛ وكذلك جاء في البرنامج الانتخابيّ لحزب "معاً" برئاسة محمّد دراوشة (انتخابات الكنيست الـ24، عام 2021) بندٌ يعترف فيه بيهودية الدولة، وانضمّ بعدها إلى القائمة المشتركة، أي إنّ الاعتراف بيهودية الدولة ليس بغريب عن القائمة المشتركة وبعض مرّكباتها. بيدّ أنّ تصريح منصور عباس يحمل تجديدات خطيرة، ويمكن اعتباره سابقة. تصريحات عباس جاءت نوعاً من أنواع الاستسلام أمام المشروع الصهيونيّ، واعترافاً بروايته التاريخيّة؛ وفي هذا تنازل عن الرواية التاريخيّة الفلسطينية وعن الحقوق الجماعيّة للشعب الفلسطينيّ، ولا سيّما أنّها جاءت بعد أن توضّحت معاني يهودية الدولة وتفصيلها في قانون القوميّة.

هذه التصريحات ستترجم لدى المؤسسة الإسرائيليّة بأنّه في الإمكان الاستمرارُ ومواصلة العنصريّة والتمييز تجاه العرب، وتكريسُ دونيّة المواطنين العرب، والاكتفاءُ بتحسينِ مشروط ومتواضع للحالة الاقتصاديّة المعيشيّة.

أقوال عباس هذه جاءت بعد عدّة تصريحات إشكاليّة أطلقها في الأشهر الأخيرة، على نحو ما نجد في قوله في مقابلة إذاعيّة: "ليس جميع المستوطنين عنيفين"، وفي دعم عدّة قوانين في الكنيست ترمي إلى تشويه التاريخ وترسيخ الرواية الصهيونيّة، مثل ما نجد في اقتراح قانون "تخليد إرث بن جوريون"، وغيره من اقتراحات القوانين التي تُلحق ضرراً بمكانة المجتمع العربيّ وحقوقه. ولا يمكن أن نقرأ تصريح منصور عباس بعيداً عمّا يحدث في منطقة السبع من مصادرة أراضي وتهجير قسريّ لأصحابها بهدف تهويده، إلى جانب قرارات المحكمة الأخيرة التي تقضي بتوسيع نفوذ مستوطنة حريش (وادي عارة) على حساب أراضي القرى العربيّة المحيطة بها.

تراكمُ التصريحات المضرة بمصلحة الفلسطينيين ونضالهم هو محاولة تفرغ للبعد الوطنيّ والقوميّ والجماعيّ من نضال الفلسطينيين في إسرائيل. والتصرّفات السياسيّة الراضخة للإجماع الصهيونيّ، والصمت عن سياسات الحكومة، ومنح الشرعية ليهودية الدولة، جميعها تعمل لمصلحة محاولة انتزاع المشروع الصهيونيّ الشرعيّة من أهل البلاد الأصليين. ومحاولة حسم مكانة المجتمع العربيّ وترسيخ الدونية والعنصريّة. وهذا ما تسعى إليه أحزاب اليمين واليمين المتطرّف، وكذلك ما يسنّى أحزاب الوسط، بصورة واضحة وعلنيّة في السنوات الأخيرة، كونها تشعر بالقوّة والفرصة المواتية لتحقيق ذلك.

<sup>3</sup> زاكين، داني. (2021، 23 كانون الأوّل). العاصفة حول تصريحات عباس: هو ليس عضو الكنيست العربيّ الأوّل الذي صحّح أنّ "دولة إسرائيل هي يهودية". [جلوبس](#). [بالعبريّة]